

أزمة الديون السيادية الأوروبية وآليات التعامل معها

فاطمة الزهراء رقايقية(*)

أستاذة محاضرة في جامعة محمد الشريف مساعدية - الجزائر.

مقدمة

قام الاتحاد الأوروبي على خُرافة تقول إننا شعبٌ واحد يجمعنا مصيرٌ واحدٌ مشترك - «اتحاداً أوثق»، وفقاً لمعاهدة روما عام ١٩٥٧ التي أسست ما أُطلق عليه حينها السوق الأوروبية المشتركة. والآن نكتشف أن الاختلافات الإقليمية والقومية مستعصية على الحل، وأن الأوروبيين يفكرون ويتصرفون بشكل مختلف بين فرد وآخر، فمنظور بريطانيا حول دور الدولة يختلف كثيراً عن رأي فرنسا، والمفهوم اليوناني أو الإيطالي للقانون يختلف كثيراً عن المفهوم السويدي أو الدنماركي، والضرائب التي نجد الأيرلندي على استعداد لدفعها تختلف تماماً عما يسمح به الدنماركي أو البلجيكي. ويمر الاقتصاد العالمي بأخطر المراحل في تاريخه، نتيجة لتعدد وتعاقد الأزمات الاقتصادية والمالية، بدايةً بالأزمة المالية العالمية التي انطلقت الشرارة الأولى لها في آب/ أغسطس ٢٠٠٧، ثم بالزَّلزال الذي هزَّ اليابان، وترتبت عليه موجة إعصار تسونامي التي عصفت بها في آذار/ مارس ٢٠١١، مروراً بأزمة الديون السيادية في اليونان التي تسير بخطى متسارعة نحو باقي أنحاء دول اليورو، تزامناً مع الاضطرابات الواقعة في الاقتصاد الأمريكي، ومحاولتها رفع سقف الدين لسدَّ العجز في موازنتها، والخروج من أزمة تعثر دفع الدين المستحق عليها الذي أثر بقوة في تصنيفها الائتماني، وختاماً بالاضطرابات الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ثورات وقلاقل سياسية، عرفت بالربيع العربي.

عانت الأسواق العالمية موجة كبيرة من البيع الاضطرابي للأصول الخطرة، مما لفت الأنظار إلى صعوبة حل المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تواجه الاقتصادات المتقدمة المتضررة من الأزمات، فالضغوط التضخمية تزداد حدةً، كما تصاعدت الاضطرابات المالية التي تحيط بهذه الدول، بما استدعى التدخل السريع من حكوماتها، حيث لجأت غالبيتها إلى تقوية سياستها لاتخاذ قرارات فعالة لمساعدة اقتصاداتها، حتى تتمكن من إعادة التوازن بها.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها باعتبارها مدخلاً إلى استقراء تطور الأحداث في منطقة اليورو، على اعتبار أن تعافي ونمو الاقتصاد العالمي متوقف على مدى قدرة السياسات الأوروبية والأمريكية على احتواء أزمة الديون، وقدرتها على التوازن بين دعم الاقتصاد وضبط الأوضاع المالية العامة، تجنباً لحدوث تقلبات جديدة في الأسواق المالية العالمية، وخاصةً أن مثل تلك الأزمات تعتبر اختباراً حقيقياً للاتحاد الاقتصادي الأوروبي الضخم.

إشكالية الدراسة

تواجه منطقة اليورو أزمة ناتجة من الديون السيادية، وهي أمام احتمالين: إما تفكك اتحاد اليورو، وترك اليونان تواجه أزماتها وحدها بتلقي الدعم من طرف صندوق النقد الدولي (IMF)، وإما تكاتف الدول الأوروبية لمعالجة الأزمة والمحافظة على المنطقة واستقرار الاتحاد الضخم. وفي ضوء ذلك تتمحور إشكالية الورقة البحثية حول السؤال التالي: هل تكشف أزمة الديون السيادية الأوروبية وتتابع الأزمات عن الانهيار المرحلي للنظام الاقتصادي الرأسمالي بعد زعزعة قيمه المقدسة؟

وتنطوي تحت تلك الإشكالية التساؤلات التالية:

- ١ - ما هي أسباب أزمة الديون السيادية الأوروبية؟
- ٢ - كيف تؤدي الروابط إلى إنكفاء الحريق وانتقال الضغط المالي الذي تحول إلى ضغط اقتصادي؟
- ٣ - هل ستمكّن اليونان وبقية دول منطقة اليورو من الخروج من هذه الأزمة، من خلال السياسات المطروحة الآن، من تدخل غير مسبوق للدولة وتقوية الأجهزة والإجراءات الرقابية على النظام المالي؟

فرضيات الدراسة

لمحاولة تفسير إشكالية الدراسة، يمكن تصميم وصياغة الفرضيات التالية:

- شكّلت الاختلالات الاقتصادية الهيكلية والتراجع في بعض المؤشرات الاجتماعية، إضافةً إلى مكونات الفساد، بؤرة الأزمة في اليونان.

- قد يدخل الاقتصاد العالمي في نفق من الكساد والركود تقوده الرأسمالية وأدواتها.

- الآثار المترتبة على حل أزمة الديون السيادية الأوروبية وتلافي تكرارها، تتجاوز نطاق التنظيم المصرفي والمالي، وتطرح السؤال حول كيفية إحياء تعددية الأطراف وتوسيع نطاقها في عالم ماضٍ في العولمة.

ولمحاولة الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، قدمت الورقة البحثية لتناول العناصر التالية:

أولاً: أزمة الديون السيادية الأوروبية: جذورها وتداعياتها على منطقة اليورو

نشأت أزمة المديونية الأوروبية من الديون السيادية التي أفزعت منطقة اليورو، وأثرت في الكثير من البنوك الأوروبية. وتتجه الأنظار حالياً إلى تلك الأزمة، وتتزايد المخاوف من تفاقمها وتداعياتها على تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية، ومخاطر الانكماش الائتماني والعبء الاقتصادي.

١ - جذور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو

الديون السيادية (Sovereign Debt) هي سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض.

تواجه منطقة اليورو أزمة ناجمة من الديون السيادية، وهي أمام احتمالين: إما تفكك الاتحاد اليورو، وترك اليونان تواجه أزمته وحدها بتلقي الدعم من طرف صندوق النقد الدولي (IMF)، وإما تكاتف الدول الأوروبية لمعالجة الأزمة والمحافظة على المنطقة واستقرار الاتحاد الضخم.

ولكن ما هي النتيجة لو عجزت الحكومة عن الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية؟ تنشأ هنا أزمة مالية خطيرة، وهي أزمة الديون السيادية، حيث تزايدت ضغوطات اللجوء إلى الاستدانة لبعض اقتصادات منطقة اليورو في نهاية عام ٢٠٠٩، وترافقت في مطلع عام ٢٠١٠ مع تزايد ضغوط الأزمة المالية العالمية، وبذلك بدت المفوضية الاقتصادية الأوروبية أكثر تدقيقاً وفحوصاً لاقتصادات الاتحاد الأوروبي، إلا أن تلك الانسيابات المالية كان لها الكثير من التداعيات على مجمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لاقتصادات منطقة اليورو، أهمها:

– أدت زيادة تلك التدفقات إلى زيادة الطلب

الأجنبي على عملة اليورو بسبب الزيادة في عرض الصرف الأجنبي، الذي ساهم بدوره في ارتفاع قيمة اليورو دولياً بدعم من انخفاض معدل التضخم لتلك الاقتصادات من ١٢,١ بالمائة عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٤ بالمائة عام ٢٠٠٩، وإلى ٦,٣ بالمائة عام ٢٠١٠^(١).

– ترتب على ارتفاع القيمة الحقيقية لليورو تراجع القدرة التنافسية الدولية لتلك الاقتصادات، وهو ما أسفر عن تراجع قدرة صادرات تلك الاقتصادات عن المنافسة السعرية في الأسواق الدولية.

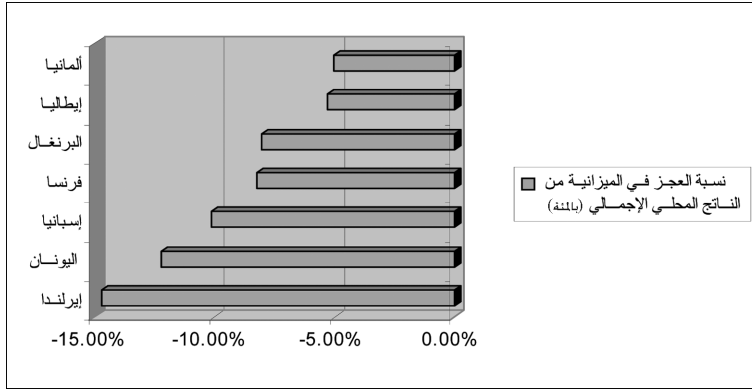
(١) International Monetary Fund [IMF], «World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database», (September 2011), < <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/01/weodata/index.aspx> > .

- ترتب على ضعف القدرة التنافسية الدولية لتلك الاقتصادات زيادة حجم العجز في الحساب الجاري لها والموازنة العامة للدولة (الشكل الرقم (١)).

الشكل الرقم (١)

نسبة العجز في الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول منطقة اليورو عام ٢٠١٠

(الوحدة بالنسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى إحصاءات من: <http://www.spiegel.de/fotostrecke/fotostrecke-54629-3.html>.

وقد تصدّرت إيرلندا قائمة دول منطقة اليورو من حيث نسبة العجز في الميزانية، إذ وصلت هذه النسبة لديها إلى نحو ١٤,٧ بالمئة، تليها اليونان بنسبة ١٢,٢ بالمئة، ثم إسبانيا وفرنسا والبرتغال، على اعتبار أن النمو السريع والسياسة النقدية الأوروبية ساهما في ضخ المزيد من النقد الأجنبي في القطاع المالي، مما أدى إلى زيادة حجم الائتمان ليشكل حوالى ٢٠٠ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٨.

ولمحاولة تعديل ذلك العجز، اعتمدت تلك الاقتصادات على القروض الدولية القصيرة الأجل وتمويلها لبرامج الإنفاق الاجتماعي بأكثر مما تسمح به ظروف الدولة، مما ترتب عليه ارتفاع حجم الالتزامات الخارجية للمصارف التجارية. ومن جهة أخرى، فقد ارتفعت نسبة المطلوبات الأجنبية إلى مجمل مطلوبات المصارف التجارية بشكل ملحوظ، ومنها ارتفاع حجم الائتمان المحلي المقدم، وخاصة إلى القطاع الخاص.

أدى انفتاح الأسواق المالية الأوروبية على الأسواق المالية الدولية إلى تحمّل الجهاز المصرفي ثقل الالتزامات المالية الدولية بما يتجاوز قدرته، ليرتّب على ذلك إضعاف الثقة في أداء معظم تلك الاقتصادات، وفي جدوى الاستثمار فيها. وقد كانت اليونان مدخل الشرارة الأولى إلى الأزمة الأوروبية، للعديد من المحدّات، منها:

- يقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاث دعائم أساسية، هي: قطاع الخدمات، الذي يساهم

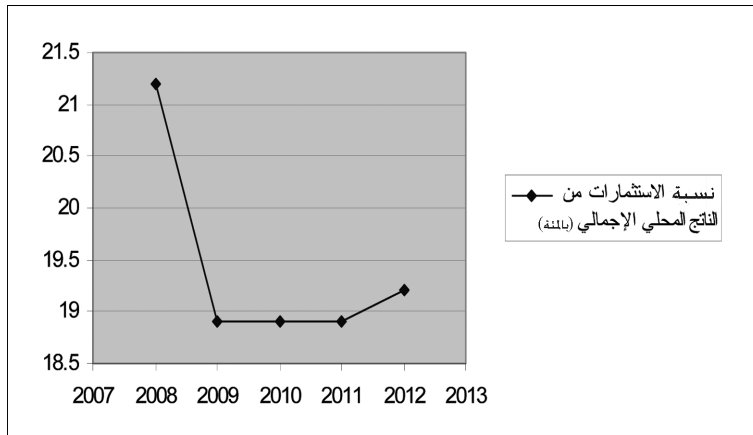
بحوالى ٧٥,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب ٦٨ بالمئة من قوة العمل؛ وقطاع الصناعة، الذي يساهم بحوالى ٢٠,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مع توفير حوالى ٢٠ بالمئة من مناصب الشغل؛ وقطاع الزراعة، الذي يساهم بحوالى ٣,٧ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ١٢ بالمئة من قوة العمل^(٢)، مما يعني أن قطاع الخدمات أكثر حجماً واتساعاً من قطاع الإنتاج الحقيقي، كما أنه يعتبر من القطاعات الشديدة التآثر في الأزمة المالية العالمية لنقص حصيلتها من النقد الأجنبي.

– يُعدّ ارتفاع معدل البطالة في اليونان مؤشراً لعجز السياسة الاقتصادية للدولة على خلق فرص العمل الجديدة، وما يترتب على ذلك من زيادة معدلات الفقر والحرمان مع تفاقم الآفات الاجتماعية، خاصةً مع ضعف الاستثمارات، وعدم قدرة الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات رأس المال الاستثماري، المباشرة منها وغير المباشرة (الشكل الرقم (٢)).

الشكل الرقم (٢)

نسبة مجمل الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي لليونان خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٢)

(الوحدة بالنسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى إحصاءات من: International Monetary Fund [IMF], «World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database», (September 2011), < <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/01/weodata/index.aspx> > .

Rapport du Comité d'experts de la Cinquième réunion annuelle conjointe de la Conférence des (٢) ministres de l'économie et des finances de l'Union africaine et de la Conférence des ministres africains des finances, de la planification et du développement économique de la Commission économique pour l'Afrique, Addis-Abeba (éthiopie) 26-27 mars 2012, sous le thème suivant «L'Impact de la crise de la dette européenne sur l'économie africaine», < <http://www.uneca.org/.../COM12-TheImpact-of-the-EuropeanDebtCrisis> > .

هذا بالإضافة إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي اليوناني فجأة من ٤ بالمئة إلى ١,٣ بالمئة خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)^(٣)، الأمر الذي اعتبره الأوروبيون مؤشراً سلبياً جديداً ينذر بالخطر.

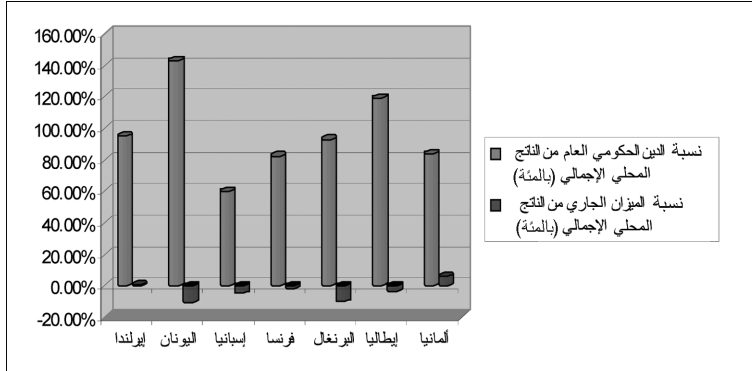
– استثنى الاقتصاد اليوناني على حصة معتبرة من التدفقات المالية الدولية الواردة مقارنةً ببقية الاقتصادات الأوروبية بما يتجاوز صافي التدفقات المالية الدولية الخاصة كنسبة من الناتج المحلي الخام، مما ترتب عليه زيادة ضغوطات المديونية الخارجية للدولة بما يتجاوز ١٣٣ بالمئة كنسبة من الناتج المحلي الخام.

– ارتفاع عجز الحساب الجاري في اليونان مقارنةً ببقية الاقتصادات الأوروبية (الشكل الرقم (٣)).

الشكل الرقم (٣)

نسبة الديون الحكومية والميزان الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول منطقة اليورو عام ٢٠١٠

(الوحدة بالنسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى إحصاءات من: المصدر نفسه.

كما أن ذلك العجز كان يغطى بالتدفقات المالية الدولية الواردة التي تمثل الديون القصيرة الأجل حصةً معتبرة منها، كما يعاني الاقتصاد اليوناني تباطؤاً في النمو، وانخفاض الإنتاجية، مما دفعه إلى زيادة الاستيراد من الخارج، وبالتالي تراجع حجم التدفقات النقدية الأجنبية، ومنه عجزه عن الوفاء بديونه السيادية.

– العجز المتزايد للمصارف التجارية اليونانية مقارنةً ببقية الاقتصادات الأوروبية، وذلك بسبب الاختلال في التوازن بين حجم الموجودات والمطلوبات الأجنبية لتلك المصارف، على

اعتبار أن الناتج المحلي لليونان لا يشكل أكثر من ٣ بالمئة من مجمل الناتج القومي لمنطقة اليورو، لكن العجز في اليونان يشكل ١٣ بالمئة من الناتج المحلي، وهذا يمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح به في منطقة اليورو، متجاوزاً حجم العجز إلى حوالي ٤٠٠ مليار دولار^(٤).

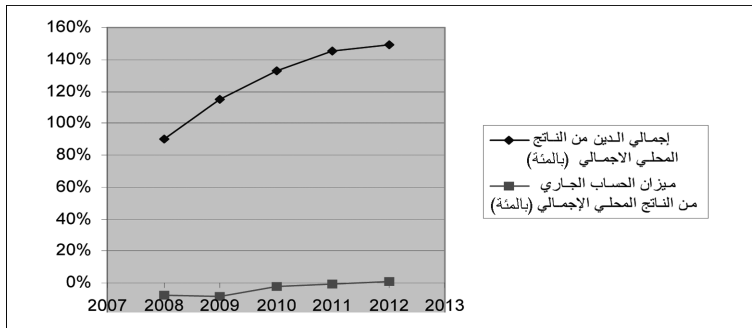
– قياساً على مستوى التنمية، يعتبر اقتصاد اليونان اقتصاداً نامياً، مثله مثل تركيا والبرازيل والأرجنتين، ولكن قياساً على مستوى الدخل، فإنه يعتبر اقتصاداً مرتفع الدخل^(٥) مثله مثل اقتصاد كندا وأمريكا والسويد وألمانيا. وهنا تبدو المفارقة: كيف يمكن لاقتصاد نام أن يتحمل دفع معدلات دخل تعادل تلك التي تدفعها اقتصادات البلدان الأكثر تطوراً؟

لذلك، يُنذر عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالخطر وبتفاقم الأزمة في اليونان بعد زيادة ضغط الدين الحكومي والديون الخاصة (الشكل الرقم (٤)) التي ترجع إلى الإفراط في تمويل سياسات الزيادة في الأجور، تماشياً مع المعايير الأوروبية، متجاوزة بذلك المكاسب الإنتاجية، خاصة مع ظهور موجات المضاربة من خلال قيام المستثمرين والمقرضين بالسحب المفاجئ والسريع للأموال، لينجم عن ذلك انخفاض نسبي لقيمة اليورو، كما أن عمليات السحب تلك أدت إلى حدوث أزمة مصرفية لعدم مقدرة المؤسسات المالية على السداد والوفاء بالتزاماتها، بسبب ضعف القطاع المالي اليوناني.

الشكل الرقم (٤)

نسبة الدين وميزان الحساب الجاري الفعلي والمتوقع
من الناتج المحلي الإجمالي لليونان خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)

(الوحدة بالنسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى إحصاءات من: المصدر نفسه.

Rebecca M. Nelson, Paul Belkin and Derek E. Mix, «Greece's Debt Crisis: Overview, Policy (٤) Responses, and Implications,» Congressional Research Service, CRS Report for Congress Prepared for Members and Committees of Congress (August 2011), < <http://www.fas.org/sgp/crs/row/R41167.pdf> > .

(٥) حيث يقدر نصيب الفرد من مجمل الدخل القومي لعام ٢٠٠٨ حوالي ٢٨٦٠٠ دولار، لكنها تراجعت إلى ما يقارب ٢٦٠٩٠ دولاراً عام ٢٠١١.

وقد انفجرت ضغوط الأزمة الاقتصادية اليونانية، وازداد الغضب الشعبي والمظاهرات، إضافة إلى تزايد معاناة المنشآت في الحصول على القروض التي ترافقت مع عدم قدرة البنوك على الحصول على المزيد من المدّخرات، ولا حتّى على الحصول على عائداً القروض التي سبقت أن منحها للأفراد والمنشآت والشركات. وأصبحت الحكومة اليونانية من جهتها غير قادرة على تمويل القطاع العام، فلا توجد ودائع أو مدخرات مصرفية يمكن الاستدانة منها، ولا توجد إمكانية لفرض المزيد من الضرائب الجديدة على الشعب الذي أصبح على وشك الثورة والعصيان. ومنه انتقلت عدوى الأزمة إلى جميع أنحاء الاقتصاد اليوناني، ثم إلى بقية دول منطقة اليورو من خلال عدة آليات.

٢ - انتقال عدوى أزمة الديون السيادية إلى منطقة اليورو

تحوّلت أزمة الديون السيادية إلى أزمة اقتصادية طاحنة تؤثر في الإنتاج والتشغيل، وقد أطاحت بمجموعة من البنوك وبيوت المال العتيدة التي كانت مثلاً للانضباط المالي والسمود، كما انخفضت معظم البورصات الأوروبية بمعدلات غير مسبوقة. وقد أظهرت الأزمة أن أولى آليات العدوى المالية تتم من خلال أسواق المال، وعن طريق انتقال رؤوس الأموال. ويرجع ذلك إلى انفتاح البورصات، ووجود استثمارات أوروبية في الخارج، واستثمارات أمريكية وآسيوية في أوروبا، بما في ذلك مديونيات هائلة لمعظم الاقتصادات والشركات الأوروبية من قبل مؤسسات أجنبية.

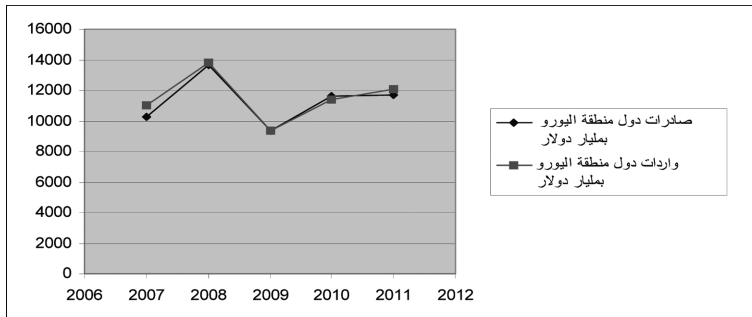
يمكن في ما يلي إبراز أهم تداعيات الأزمة:

- تراجع حركية الواردات إلى دول منطقة اليورو (الشكل الرقم ٥))، نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، مما يشكل خطراً بالغاً على الدول المصدرة، حيث ستواجه ضعفاً في معدلات الطلب على منتجاتها، وقد تمتد هذه التأثيرات إلى المنتجين الصناعيين، ومن ثم قد تترك تأثيرات سلبية في البنوك والمصارف المقرضة لهم.

الشكل الرقم (٥)

صادرات وواردات دول منطقة اليورو خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١١)

(الوحدة بـمليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى إحصاءات من: <http://elibrary-data.imf.org/DataReport.aspx?c=1449325&d=33061&e=169393>.

وقد بدأت منطقة اليورو تشهد، بداية من النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، تباطؤاً لوتيرة النمو، واستمرت الصادرات في النمو، لكن بوتيرة أقل. والفضل في ذلك يعود إلى وجود طلب من اقتصادات ناشئة، كالصين والهند، على البضائع والسلع الأوروبية، مما قد يؤثر في التدفقات النقدية الواردة، على نحو يمكن أن يتسبب في مزيد من مخاوف المستثمرين على ضخّ المزيد من رؤوس الأموال إلى تلك الاقتصادات التي يرونها مضطربة نسبياً، وبالتالي التأثير في موازين المدفوعات والحسابات الجارية لها.

– عدم القدرة الكاملة لمعظم الحكومات الأوروبية على استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكّم في العرض النقدي، وهذا يعني فقدان تلك الدول أداة مهمة من أدوات السياسات الاقتصادية في التعامل مع آثار تلك الأزمة، والحدّ من انتشارها عبر القطاعات الاقتصادية، خصوصاً في ما يتعلق بقدرة الدولة على التحكّم في التضخم (الجدول الرقم (١))، وبالتالي حفاظ المنطقة على مستوى سعر صرف مناسب لليورو.

الجدول الرقم (١)

أسعار المستهلك مقاسة بمعدل النمو مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق

(الوحدة بالنسبة المئوية)

الأعوام البيان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١ الربع الأول	٢٠١١ الربع الثاني	٢٠١١ الربع الثالث	٢٠١١ الربع الرابع	٢٠١١ حزيران / يونيو	٢٠١١ تموز / يوليو	٢٠١١ آب / أغسطس	٢٠١١ أيلول / سبتمبر
العالم	٣,٨	٥,٩	٢,٣	٣,٤	٤,١	٤,٦	٤,٨	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٨	٥,٠
دول منطقة اليورو	٨	١٢,١	٨,٤	٦,٣	٧,٢	٨,١	...	٨,٣	٧,٧	...

المصدر: International Monetary Fund [IMF], «World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database», (September 2011), < <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/01/weodata/index.aspx> > .

ولقد أفرزت تلك الممارسات ضغوطات كبيرة على الاحتياطات الرسمية، هذا مع زيادة مخاطر الاستثمار المالي بسبب تدهور أسعار الأسهم في البورصات الأوروبية، لتتخفّف بذلك الجدارة الائتمانية لتلك الاقتصادات في الأسواق المالية العالمية^(٦) وحتى برنامج الإنفاق الدولي الذي يمثل ديناً على الحكومات أو ديوناً مضمونة من الحكومات، فقد انساب في النهاية إلى الجهاز المصرفي الذي استخدمه لتسديد ديون البنوك الأجنبية القصيرة الأجل.

– جَمَد عدد من المصارف الأوروبية تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات والعقود، وهذا سبّب انكماشاً في مجال الأعمال، مما

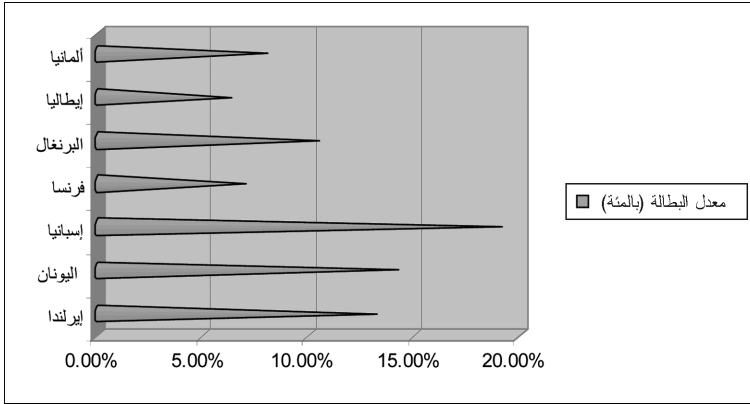
Adrian Blundell-Wignall and Patrick Slovik, «A Market Perspective on the European (٦) Sovereign Debt and Banking Crisis», *OECD Journal: Financial Market Trends*, Pre-Publication Version (February 2011), < <http://www.oecd.org/dataoecd/19/9/46970598.pdf> > .

قاد في النهاية إلى تعثر وتوقف وعدم قدرة الشركات المقترضة على سداد مستحققاتها إلى البنوك والمصارف، وهذا بدوره ساهم في تفاقم الأزمة اقتصادياً واجتماعياً (الشكل الرقم (٦)).

الشكل الرقم (٦)

معدل البطالة في بعض دول منطقة اليورو عام ٢٠١٠

(الوحدة بالنسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى إحصاءات من: IMF, «World Economic and Financial Surveys» و «World Economic Outlook Database».

وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته القطاعات الرئيسية، إلا أن معدلات البطالة وصلت إلى أعلى مستوياتها، وقد أظهر تقرير سوق العمل لعام ٢٠١١ أن عدد العاطلين عن العمل وصل إلى ١٥,٩٥ مليون شخص في منطقة اليورو. ويرجع ذلك إلى ضعف سوق العمل في المنطقة من خلال عزوف العديد من الشركات عن فتح أبواب التوظيف، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة التي تهدد أرباحها، هذا إضافة إلى خفض معظم الحكومات الأوروبية الإنفاق العام بحدّة.

هذا وقد يؤدي الضّغط الاجتماعي والاقتصادي وتفاقم مشكلات البطالة إلى ارتفاع نسب الجرائم المالية وجرائم العنف في تلك الاقتصادات.

ثانياً: إفrazات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد العالمي

تعتبر أزمة اليونان المالية من أكبر تحديات النظام العالمي الجديد، وأكبر تحدٍّ للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه أيضاً، فهي الأخطر في تأثيرها وتداعياتها، لأنها تمسّ منطقة الاتحاد الأوروبي اقتصادياً وسياسياً.

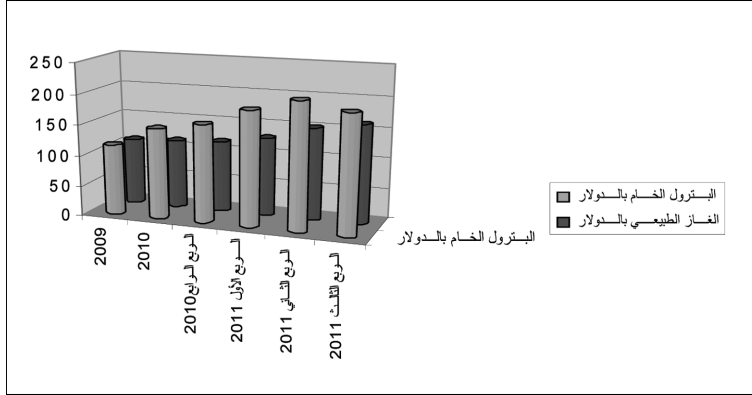
وقد أدت أزمة الديون السيادية الأوروبية، والمخاوف من حدوث ركود عالمي جديد، إلى القضاء على شهية المستثمرين للدخول في مخاطر جديدة^(٧).

علاوة على ذلك، أدى القلق من ارتفاع مستويات الديون الحكومية في جميع أنحاء العالم، جنباً إلى جنب مع موجة من تخفيضات مستوى الدين الحكومي الأوروبي، إلى انتشار الذعر والقلق في الأسواق المالية.

وكان سيكون لأزمة اليورو تأثير مباشر وكبير في الطلب العالمي على النفط، وبالتالي في أسعاره (الشكل الرقم (٧))، نتيجة للانكماش الاقتصادي العالمي الذي سيؤدي إلى تراجع نمو الصادرات في الاقتصادات المنتجة له.

الشكل الرقم (٧) تطور الأرقام القياسية لأسعار النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١١)

(الوحدة بالدولار)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى إحصاءات من: <http://www.imf.org/external/np/res/commo/table2.pdf>.

ولا شك في أن حالات التوتر في منطقة الشرق الأوسط قد ساهمت في زيادة أسعار النفط، وشهدت حركة استيراد النفط رواجاً كبيراً لخوف العالم الخارجي من الاضطرابات السائدة. لذلك فخلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١١ زادت أسعار النفط بمقدار ٤,٠ بالمئة، وكذلك الحال بالنسبة إلى الغاز الطبيعي، كما أن الإحصاءات تشير إلى أن المنطقة العربية هي بمنأى إلى الآن عما يحدث في منطقة اليورو، لكن حال حصول كساد أو تباطؤ للنمو في

(٧) إدارة البحوث الاقتصادية، بنك الكويت الوطني، التقرير الوطني، «الموجز الاقتصادي: مناخ الاقتصاد

< <http://www.nbk.com> > .

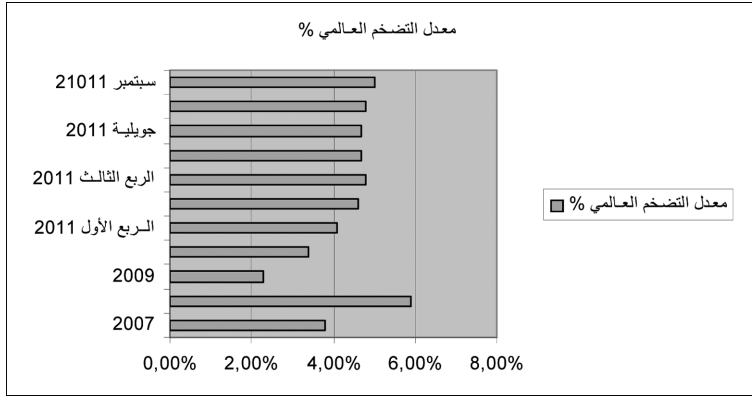
الاقتصاد الأوروبي، فإن ذلك يعني تباطؤاً في استيراد النفط ومشتقاته، مما سينعكس سلباً على دول الخليج بالذات.

أما بقية البلدان العربية، فستتأثر هي الأخرى سلباً بانخفاض حجم الصادرات، وانخفاض إيرادات السياحة وغيرها من القطاعات^(٨)، ومن جهتها شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً خلال فترة الأزمة (الشكل الرقم ٨).

الشكل الرقم (٨)

أسعار المستهلك في العالم مقاسة بمعدل النمو خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١١)

(الوحدة بالنسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى إحصاءات من: IMF, «World Economic and Financial Surveys» و World Economic Outlook Database.

وقد ارتفع معدل التضخم العالمي من ٣,٤ بالمئة في عام ٢٠١٠ إلى ٥,٠ بالمئة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تجاوزت التوقعات.

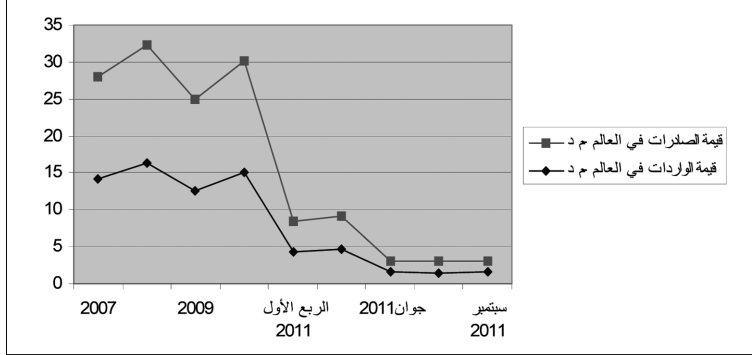
وبالنظر إلى قيمة الصادرات والواردات (الشكل الرقم ٩)، يلاحظ أن هناك زيادة طفيفة في قيمة الصادرات والواردات العالمية لا تتناسب مع الزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية، بما يدل على هدوء نسبي في حركة التداول التجاري، نظراً إلى ما يعانيه الاقتصاد العالمي من تباطؤ شديد، مما يزيد المخاوف من احتمالات تدهور الأوضاع المالية عالمياً، مع تفاقم تداعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وما تشهده الولايات المتحدة الأمريكية من عجز في ميزانها التجاري. وأمام تدهور تلك الأوضاع، سينعكس ذلك بالضرورة على ميزان المدفوعات في العالم.

(٨) كلمة رئيس اتحاد المصارف العربية حول تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية على المنطقة العربية بمناسبة فعاليات المؤتمر المصرفي العربي السنوي المنعقد في بيروت أيام ٢٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تحت عنوان «مستقبل العالم العربي في ظل التحولات الراهنة».

الشكل الرقم (٩)

قيمة الصادرات والواردات السلعية في العالم خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١١)

(الوحدة بمليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى إحصاءات من: <http://elibrarydata.imf.org/DataReport.aspx?c=1449325&d=33061&e=169>.

هذا، وتشير الإحصاءات المتاحة إلى زيادة احتياطي الذهب في جميع بلدان العالم^(٩)

يُنذر عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالخطر وبتفاقم الأزمة في اليونان بعد زيادة ضغط الدين الحكومي والديون الخاصة التي ترجع إلى الإفراط في تمويل سياسات الزيادة في الأجور، تماشياً مع المعايير الأوروبية، متجاوزةً بذلك المكاسب الإنتاجية.

فجميع الدول تأخذ في اعتبارها الاحتفاظ بالذهب كغطاء نقدي لها ومستودع للثروة، نظراً إلى ما تشهده من اضطرابات محيطة، بعيداً عن مخاطر أدوات الاستثمار الأخرى وتقلبات أسعار الصرف، والتذبذب في البورصات العالمية.

أما بالنسبة إلى مؤشرات البورصات العالمية، فقد تأثرت بالركود الاقتصادي الذي شهده العالم خلال الآونة الأخيرة، حيث أتجه العديد من المستثمرين إلى بيع الأسهم التي في حوزتهم، خوفاً من حدوث

المزيد من التدهورات، مما أدى إلى انخفاض مؤشرات البورصة العالمية (الجدول الرقم (٢)).

وبالرغم من أن هذا الانخفاض كان من المفترض أن يجذب المستثمرين إلى شراء الأسهم، فما حصل هو عكس ذلك، إذ ظهر الاستثمار في البورصات العالمية أشبه بالمجازفة، ليوثر سلباً في نفاذ الكثير من السيولة على الصعيد العالمي.

(٩) تقرير الأمم المتحدة، «الاقتصاد الدولي على حافة مرحلة رئيسية أخرى من الانكماش» (٢٠١٢)،

< http://www.un.org/en/.../desa/.../2012wesp_es_ar.pdf >.

الجدول الرقم (٢)

معدلات التغيرات في مؤشرات البورصات العالمية خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١١)

الوحدة (نقطة)

المؤشر (نقطة)	(أيلول / سبتمبر - تشرين الثاني / نوفمبر) ٢٠٠٨	(آذار / مارس - أيار / مايو) ٢٠١١	(حزيران / يونيو - آب / أغسطس) ٢٠١١	معدل التغير (نسبة مئوية)
ستاندرز أند بورز	١٠٢١,١٣	١٣٢٤,٠٣	١٢٦٢,٨٦	٤,٦ -
داو جونز العام للصناعة	٩٥٩٦,٢٢	١٢٣٦٨,٦٤	١١٩٥٢,٧٦	٣,٤ -
نيكي	٩٨١٧,٤٦	٩٧٢٦,٤٧	٩٥٢٣,٧٢	٢,١ -
ناسداك	١٨٣٢,١٨	٢٧٧٦,١٠	٢٦٦٠,٧٥	٤,٢ -
فاينانشال تايمز	٤٥٦٣,٢٢	٥٩٣٦,١٠	٥٦٥٣,٨٩	٤,٨ -
داكس	٥٢٧٠,٨١	٧١٦٤,٠٩	٦٧٧١,٠٢	٥,٥ -
كاك ٤٠	٣٦٦٩,٤٢	٣٩٨٤,٥٨	٣٦١٥,٠٢	٩,٣ -
أي بي إكس	٩٩٣٧,٣١	١٠٥٤٦,٦١	٩٤٦٩,٩٦	١٠,٢ -
أمكس للنفط	١٠١٢,٧٢	١٣٣٧,٧٤	١٢٣٥,٦٨	٧,٦ -

المصدر: إحصاءات من بورصة وول ستريت، وكالة رويترز للأخبار.

ثالثاً: السياسات الاحتوائية لأزمة الديون السيادية الأوروبية

مهما تعددت وتنوّعت الإجراءات المحلية والإقليمية والدولية من خلال الخطط الإنقاذية، فهي اعتبرت تخذيراً (مسكناً) للآلام لفترة معينة باعتبار أن مسببات الانهيار تحتاج إلى تشخيص ومعالجة الجذور، وليس ترقيع الأغصان، وتظهر أهم تلك الآليات في ما يلي:

١ - الآليات اليونانية للتعامل مع أزمة الديون السيادية

اهتمت الدوائر الاقتصادية والسياسية اليونانية بالعمل في الآونة الأخيرة من أجل إيجاد المخرج المناسب الذي يتيح لليونان الإفلات من محرقة الأزمة، وقد رأى البعض أن الحكومة اليونانية قد حصرت خيارات علاج الأزمة الاقتصادية بالزامية حصولها على التمويل اللازم لتغطية عجز الموازنة الذي لا يمكن تغطيته بالموارد المحلية، وذلك من خلال الاقتراحات التي قدمتها الحكومة اليونانية، وهي كما يلي:

- الاقتراح الأول

طرح سندات خزانة يونانية في الأسواق المالية ضمن أسعار فائدة معقولة، ولفترة عشرة أعوام^(١٠)، إلا أن هناك جدلاً كبيراً حول هذا المقترح يتمثل في:

- صعوبة وجود مشترين لسندات الخزانة من دولة تعاني الأزمة، مع ضمان دفع ثمن تلك السندات نقداً، والانتظار لفترة عشرة أعوام لقبض أصل المبلغ والفوائد.

- وفي حالة وجود مشترين لتلك السندات، وبحسب أنظمة الأسواق المالية، فمن الممكن أن يتم عرض هذه السندات لعمليات البيع والشراء، ولا يوجد ضمان لإمكانية تداول تلك السندات في الأسواق.

- الاقتراح الثاني

طرح سندات الخزانة اليونانية في الأسواق المالية ضمن أسعار فائدة معقولة، لفترة عشرة أعوام، مع وجود ضمانات من البنك المركزي الأوروبي لتغطية تلك السندات، ودفع قيمتها عند تقديمها للسداد^(١١)، إلا أن هذا الاقتراح تعرّض من جهته لعدة انتقادات، للأسباب التالية:

- أن قيمة سندات الخزانة اليونانية تتضمن مبالغ طائلة تفوق قدرة البنك المركزي الأوروبي على السداد الفوري.

- أن قيام البنك المركزي الأوروبي بتقديم الضمانات اللازمة لتغطية سندات الخزانة اليونانية، سوف يعرّض أداء البنك المركزي الأوروبي النقدي والمالي للكثير من الاختلالات والمشاكل.

٢ - الآليات الأوروبية للتعامل مع أزمة الديون السيادية

تفاوتت التوقعات بشأن التطورات المحتملة في شأن أزمة الديون السيادية في اليونان، ولذلك يتوقف وضع سيناريو معين لمستقبل الاقتصاد اليوناني والأوروبي والعالمي، في ظل هذه الأزمة، على طبيعة المرحلة التي يمر بها، وبذلك فالدولة محل الأزمة هي أمام أحد السيناريوهات التالية:

أ - سيناريو التقشف

يتم ذلك باتخاذ الدولة محل الأزمة إجراءات تقشفية، ولا سيما بعد حصولها على الدعم المالي من طرف صندوق النقد الدولي ومنطقة اليورو (الجدول الرقم (٣))، مع قبولها بمشروطة زيادة حجم الضرائب، وتخفيض الإنفاق العام، لقاء التحوط^(١٢) لما سيتبع تلك الإجراءات من آثار انكماشية على مستويات الطلب الكلي.

Jérôme Sgard, «La Crise de la dette et de la construction européenne», < http://www.ceri-sciences-po.org/archive/2011/septembre/art_js.pdf > . (١١)

(١٢) التقرير الاقتصادي: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، إصدار سنوي،

العدد ١٩ (الرياض: مركز البحوث والدراسات، ٢٠١٢).

الجدول الرقم (٣) المساعدات المالية المقدمة لبعض دول منطقة اليورو

(الوحدة بليون دولار)

الدولة	التاريخ	المساعدات المالية الأوروبية	المساعدات المالية لصندوق النقد الدولي	مجموع المساعدات المالية
اليونان	أيار/مايو ٢٠١٠	١١٥ بليون دولار	٤٣ بليون دولار	١٥٨ بليون دولار
ايرلندا	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	٦٥ بليون دولار	٣٢ بليون دولار	٩٧ بليون دولار
البرتغال	أيار/مايو ٢٠١١	٧٥ بليون دولار	٣٧ بليون دولار	١١٢ بليون دولار

المصدر: International Monetary Fund [IMF], «World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook, Growth, Resuming, Dangers Remain (April 2012), p. 16, < <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/01/weodata/index.aspx> > .

ورغم تلك الخطط الإنقاذية إلا أن عدم الاستقرار ما زال مسيطراً على تلك الأسواق، خاصةً مع استمرار تدني المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومع عدم وجود بوادر إيجابية تشير إلى حل مشكلة الائتمان الراهنة، وبالتالي فإن الاقتصاد العالمي لن يتمكن من تفادي ركود عالمي عميق على المدى البعيد، ومن الإفلات من أزمات أكثر عنفاً، ومن زلازل أكثر تدميراً^(١٣).

ب - سيناريو الانسحاب من منطقة اليورو

يصعب تنفيذ تلك الفكرة استناداً إلى اتفاقية ماستريخت (Maastricht)، حتى وإن طبقتها إحدى الدول، فتأثيراتها ستكون وخيمة. فقد لا تتمكن الدولة من الحصول على التسهيلات المتاحة من البنك المركزي الأوروبي^(١٤) بالإضافة إلى حرمانها من دعم الدول الأوروبية التي قد تتخذ موقفاً منها بسبب هذا القرار وتأثيره في انهيار منطقة اليورو، وفي قيمة العملة الأوروبية الموحدة.

ج - سيناريو هيكلة الديون السيادية

لهذا السيناريو إفرازات سلبية على مستقبل منطقة اليورو، لإحداثها الخلل في الأسواق، واضطراب في النظام والسوق المصرفيين الأوروبيين^(١٥).

من جهتها، ستعترض الدول التي تقوم بإعادة هيكلة ديونها، مصاعب كبيرة في الاقتراض

(١٣) سامح نجيب، «الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلازل والتوابع»، كراسات اقتصادية (مركز الدراسات الاشتراكية للنشر، القاهرة) (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، ص ٣.

(١٤) Jürgen Kaiser, «Résoudre les crises de la dette souveraine: Vers un cadre international de désendettement équitable et transparent,» < <http://www.library.fes.de/pdf-files/iez/07805.pdf> > .

(١٥) Dominique Plihon, «Faut-il restructurer les dettes souveraines européennes?», (janvier 2011), (١٥) < <http://www.les-artisans.org/labeslogue/spip.php?article133> > .

من الدول الأخرى، لأن الدول الدائنة تمتنع غالباً عن الإقراض لدولة قامت بإعادة هيكلة ديونها.

عموماً، تنشغل الأوساط الاقتصادية والسياسية الأوروبية بالعمل من أجل محاصرة ضغوط الأزمة الاقتصادية اليونانية (التي امتدت لتصبح أوروبية)، وعدم السماح بانتقال عدواها إلى اقتصادات الاتحاد الأوروبي الأخرى، وعلى وجه الخصوص الاقتصاد الإيطالي والألماني والفرنسي. وهي أصبحت أكثر ميلاً إلى خيار تقديم الدعم والمساعدة إلى اليونان واقتصادات المتضررة، عن طريق قيام بعض الدول الأوروبية القوية اقتصادياً بشراء سندات الخزنة اليونانية، مع مشروطة قيام اليونان ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي سوف تقوم المفوضية الاقتصادية الأوروبية بوضع خطوطه الرئيسية، وفي حالة عدم التزام الحكومة اليونانية بذلك ستكون عرضة للعقوبات الاقتصادية الأوروبية.

كما وافقت معظم دول منطقة اليورو على المعاهدة المالية الجديدة^(١٦) التي تهدف إلى اتباع السياسة النقدية بوقف الإنفاق المفرط في المنطقة، لتبشر بتلك الخطة كلّ من اليونان، والبرتغال، وأيرلندا، من خلال تخفيض قيمة العملة داخلياً، ولتتبعه التخفيض في مستوى الأجور بعد تقليص الوظائف وزيادة الضرائب، وصولاً إلى إدارة أكثر حزمًا للالتزامات الاجتماعية.

وعلى مستوى السياسة النقدية الأوروبية، فالبنك المركزي الأوروبي واصل انتهاج سياسة دعم النمو، حيث أبقى على سعر الفائدة من دون تغيير بنسبة ١ بالمائة لدعم عملية التعافي، بعد أن وصل به إلى ذلك المستوى في أيار/مايو ٢٠٠٩^(١٧) حيث يعتبر هذا المستوى مناسباً للأوضاع والظروف الحالية التي تشهدها اقتصادات المنطقة.

كما واصل البنك المركزي الأوروبي عمليات سحب خطط التحفيز غير الاعتيادية، وذلك لتقليل اعتماد البنوك عليه. وهو قدّم بعض التسهيلات في القواعد والمعايير الخاصة بالديون، لذا أقرّ بموافقة الديون التي تصنّف عند مستويات «BBB+» و«BBB-»، وذلك لما بعد عام ٢٠١٠، مما سيجعل السندات الحكومية اليونانية مؤهلة لعمليات إعادة التمويل، وفقاً لمعايير البنك المركزي الأوروبي الذي قام بالتعاون مع الهيئات المصرفية الرقابية بوضع اختبار أطلق

(١٦) تتضمن البنود الرئيسية للمعاهدة المالية للاتحاد الأوروبي ما يلي: (١) الإخلال بالدين: بضرورة الحفاظ على التوازن في الموازنات الوطنية أو في الفائض (العجز الهيكلي يجب ألا يتجاوز ٠,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي). والقوانين الحالية للاتحاد الأوروبي تحدد مستوى العجز السنوي المقبول بـ ٣٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (ويمكن تخطي هذا الحد فقط في حالة الركود الاقتصادي الحاد أو في ظروف استثنائية). (٢) آلية التصحيح التلقائي: ويتم تشغيلها إذا ما تجاوزت الدولة الحدّ للتأكد من إعادة مستوى العجز إلى الحدود المقبولة. (٣) إذا اتضح إخلال أية دولة بقيود تخطي الديون، فإن محكمة العدل الأوروبية تستطيع إجبارها على دفع غرامة مالية تصل إلى ٠,١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، تضاف إلى صندوق الإنقاذ آلية الاستقرار الأوروبي. (٤) تشديد العقوبات: على دول المنطقة الالتزام بدعم العقوبات المالية ضد المخلّين بقوانين العجز.

عليه «اختبار تحمّل البنوك»، هو الوقوف على مدى قوة القطاع المصرفي الأوروبي على تحمّل الصدمات والهزّات الاقتصادية، ومعرفة قدرة تحمل مواجهة المخاطر المتعلقة بالائتمان والديون السيادية.

وقد تم الإعلان عن نتيجة الاختبار التي أظهرت فشل سبعة بنوك من أصل ٩١ بنكاً تم إخضاعها لاختبار التحمل بعينة تمثل ٥٠ بالمئة من القطاع المصرفي في الاتحاد الأوروبي^(١٨).

ولتقليل مخاطر الائتمان المحتملة، تم تعديل معايير جديدة تنظّم المعايير والإجراءات التي يجب أن تلتزم بها البنوك بالنسبة إلى قوائمها المالية من خلال رفع معدل كفاية رأس المال إلى نسبة ٧ بالمئة، هذا من أجل دعم واسترجاع الثقة في المنطقة من جديد.

إلا أنه يتعيّن علينا التساؤل عن مدى نجاعة مثل تلك الاستراتيجيات، علماً أن آثار تخفيض قيمة العملة الداخلية أطول بكثير من آثار تخفيض قيمة سعر الصرف لتحقيق الهدف ذاته، وهو تخفيض الأسعار، وخاصةً أن مثل تلك الإجراءات من شأنها أن تؤدي خلال الفترة الانتقالية إلى انهيار الطلب وانفجار معدلات البطالة، مما يهدد ذلك النظام المالي بدفع المنطقة تجاه حلقة الديون الانكماشية^(١٩)، باعتبار أن مثل تلك الحلول الاجترائية كانت شائعة في وقت كان الذهب فيه هو المعيار، وليس الدولار.

إن أزمة الديون السيادية الأوروبية عملت على زيادة تراجع حصة منطقة اليورو من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، خاصة مع الإهمال الواضح لقابلية السياسة المالية الداخلية للاستمرار، وهو ما يضعف من جاذبية اليورو النسبية في المدى الطويل.

وفي ضوء ذلك، فقد عرف اليورو بعض التذبذبات، إذ إن انخفاض سعره لقاء الدولار الأمريكي خلال الفترة (كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - تموز/يوليو ٢٠١١) (الشكل الرقم (١٠)) حقق فوائد مهمة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكّل الدولار عملة التمويل الرئيسية^(٢٠)، مما سيفيد المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي في احتفاظهم بمعدلات فائدة منخفضة، وضمان عدم زيادتها في المستقبل. كما أن إتمام عمليات الشراء، وإتمام الصفقات، بالدولار، سيحققان عائداً سنوياً كبيراً للولايات المتحدة، ومن جهة أخرى سيسهم ارتفاع سعر الدولار في تخفيض خسائر تراجع سعر النفط.

(١٨) تقرير الأمم المتحدة، «الاقتصاد الدولي على حافة مرحلة رئيسية أخرى من الانكماش».

(١٩) استشهاداً بما حدث في جمهورية لاتفيا السوفياتية سابقاً التي اتبعت الاستراتيجية ذاتها عام

٢٠٠٨، مما ترتب عليه زيادة معدلات البطالة من ٦ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة، في ظرف عام واحد، لقاء تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٠ بالمئة في العام ذاته.

(٢٠) Nelson, Belkin and Mix, «Greece's Debt Crisis: Overview, Policy Responses, and Implications»,

الشكل الرقم (١٠)

معدل سعر صرف اليورو لقاء الدولار خلال الفترة
(كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - تموز/يوليو ٢٠١١)

(الوحدة بالنسبة المئوية)



European Central Bank, < <http://www.ecb.int/stats/html/index.en.html> > .

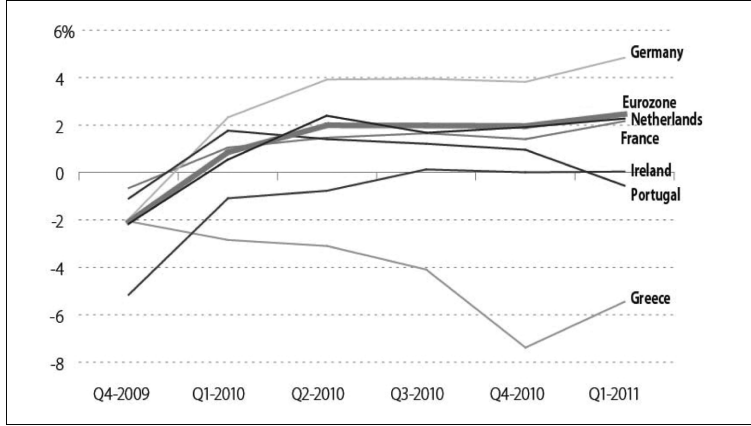
المصدر:

ورغم أن اليورو شكّل على مدى أعوامه العشرة نجاحاً ضخماً بالنسبة إلى الدول الأعضاء فيه، ولم تكن جاذبيته في الأزمة الاقتصادية العالمية أعلى منها في أي وقت بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والاقتصادات المجاورة، إلا أن أزمة الديون السيادية الأوروبية عملت على زيادة تراجع حصة منطقة اليورو من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (الشكل الرقم ١١)، خاصة مع الإهمال الواضح لقابلية السياسة المالية الداخلية للاستمرار، وهو ما يضعف من جاذبية اليورو النسبية في المدى الطويل.

من جهة أخرى، إن إعلان وكالات التصنيف الائتمانية عن تخفيض القوة الائتمانية لمعظم اقتصادات المنطقة، لهو دليل على عدم نجاعة سياسات التقشف وحدها. لذلك أصبحت التعديلات الجذرية من خلال تقوية الإدارة الاقتصادية الرشيدة للاتحاد النقدي الأوروبي، خصوصاً في ما يتعلق بإدارة الأزمات، وتدعيم القاعدة الاقتصادية عبر رفع معدلات النمو المستدامة، ضرورية لإنقاذ اقتصادات المنطقة، وخاصة أن إستراتيجية «تسديد الديون السيادية من خلال تشجيع التضخم» لا يمكنها حلّ مشكلة القدرة التنافسية المتصدّعة بين دول المنطقة، بغضّ النظر عن موقف كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين التي من المحتمل أن تبادر إلى حرب العملات.

الشكل الرقم (١١)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول منطقة اليورو خلال الفترة
(الرباعي الرابع من عام ٢٠٠٩ - الرباعي الأول من عام ٢٠١١)



المصدر: Organization for Economic Cooperation and Development [OECD], Quarterly National Accounts Dataset (accessed July 2011), < <http://www.oecd.org> > .

خاتمة

تواجه أوروبا اليوم مشكلتين: الأولى أن بعض حكوماتها مثقلة بديون كبيرة، والثانية أن هذه الديون تملكها مصارف أوروبية رئيسية، وهو ما يربّط عليها مخاطر عظيمة، لأن المستثمرين يدركون كمية وحجم الديون التي تنوء بها.

وإذا كانت التّداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة قد امتدت إلى أقوى اقتصاد أوروبي تعوّل عليه أوروبا للخروج من نفق هذه الأزمة، وهو الاقتصاد الألماني ذاته، الذي تشكّل ديونه نحو ٨٠ بالمئة من ناتجه المحلي الإجمالي، فإنّ التّشاؤم لا بد من أن يحلّ محلّ التفاؤل الذي اتسمت به المرحلة السابقة.

ويزيد من حالة التّشاؤم هذه الحرب الباردة التي اندلعت فجأة بين أطراف الاتحاد الأوروبي، فبات بعضها يربط الأزمة وتداعياتها بعدم حصافة سياسة اليونان، أو عدم مصداقية قادة إيطاليا، أو تأمر زعماء بريطانيا، بينما يلقي بعضها الآخر باللائمة على تقاعس وتراخي وضعف إنتاجية عنصر العمل في دول الأزمة، وآخرون يرون في الولايات المتحدة السبب المباشر والأقوى للأزمة، بينما يرى غيرهم أن الصين تقف وراء هذا التّصدّع الأوروبي، ويلوم آخرون ألمانيا لأن اقتصادها قد استأثر بنصيب الأسد من عوائد الاتحاد الأوروبي وترك الفئات للدول الأخرى.

وسط هذه الأجواء الضاغطة، وفعالية «قوى الأزمة»، ودخول اليونان في نفق «المسار

الأرجنتيني»، والاقتراب من كونها أولى الضحايا الأوروبيين لسياسات المضاربة والرهونات العقارية التي أصابت قلب النظام الرأسمالي، تزايدت المخاوف من مدى قدرة البلدان على تثبيت دينها العام خلال عام ٢٠١٢، بشكل سيؤدي بلا مفر إلى تخفيض جديد في التدفقات النقدية.

لقد أصبحت هناك حاجة إلى هندسة مالية دولية جديدة تتناول المجالات الأساسية للإصلاح، كما يلي:

- على الولايات المتحدة تحديداً وضع خطة متوسطة الأجل بما يكفل تحجيم الدين العام، وزيادة الإيرادات، ودعم سياسات سوق العمل، ووضع خطة للإصلاح الهيكلي في نظام المستحقات والنظام الضريبي لدعم السياسة المالية. أما منطقة اليورو، فهي ملزمة بتقوية القطاع المصرفي، لتجنب انخفاض نسب تمويل الديون، كما ينبغي زيادة الجهود لتوفير المزيد من رؤوس الأموال الاحتياطية الوقائية، والتوصل إلى توازن صحيح بين أوضاع المالية العامة وإصلاحاتها هيكلياً من جهة، والدعم الخارجي من جهة أخرى. أما اليابان، فهي مجبرة على التعامل مع مستوى الدين الشديد الارتفاع، من خلال مراعاة الاحتياجات اللازمة لإعمار البلاد، وتعويض الخسائر الواقعة، وتجنب الأعباء المحتملة.

- إيجاد متابعة ورقابة مستمرتين على الاقتصادات بمستوى عال من الشفافية للدول الأعضاء، بما يضمن الانتباه المبكر إلى أية أزمة قادمة وعلاجها في وقتها قبل تكون كرة الثلج التي يصعب إيقافها أو يتم إيقافها بتكاليف باهظة على جميع المستويات.

- إعادة بناء مصداقية السوق، حتى تتم استعادة الثقة في اليورو، خاصة بعدما تحولت تلك المشكلة إلى مشكلة سياسية بسبب تراكم الديون السيادية على المدى الطويل.

- يتعين على جميع البلدان العربية أن تسرع من عملية تطوير البنية التحتية والتطورات الاجتماعية، وأن تسخر كافة إمكانيات القطاع الخاص، ولكي يتم ذلك بصورة جيدة يتعين عليها أن تتمكن من جذب التمويل اللازم، كما يجب على المصارف العربية أن تهتم بإدارة المخاطر والسيولة، في ظل التحرك القوي للأسواق الذي يستوجب التحوط. ومن جهة أخرى، على الصناديق السيادية العربية إعادة النظر في برامجها لتشجيع الاستثمار في البلدان العربية، لما سيوفره ذلك من سيولة في أسواقها □